عفواً لن أصدقكم بعد اليوم

*بقلم: جاسم العبد الله

عندما يخسر الإنسان شيءً غالياً كالأرض يصبح تائهاً في تفكيره ولا يدرك الحقيقة إلا بعد حين، خاصةً عندما يوجد من يلعب بعقله وتفكيره ويغيرهما على هواه لكي يصبح تابعاً ناجحاً له ولسياسته ومنفذاً لكل ما يربو إليه.

أنا مواطن عربي سوري بعثي وموظف واسكن قرية في جنوب شرقي مدينة القامشلي، لكنني مع الأسف الشديد تعرضت إلى انتهاك لحقوقي، أخذت أرض أجدادي مني وتم توزيعها لإخواني العرب الوافدين إلى محا فظة الحسكة من محافظتي الرقة و حلب الذين يزعمون أن أراضيهم الغير صالحة للزراعة أصلا رغم مرور نهر الفرات فيها، قد غمرتها مياه بحيرة الأسد الناتجة عن سد الفرات، ذلك الإنجاز الكبير لحكومة البعث الموقرة الذي أنا عضو فعّال فيها و أنادي دوماً بتحقيق أهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية دون أن أعلم شيئاً عن هذه الأهداف إلا بريقها اللامع ، عتابي الشديد لإخوتي الأكراد في الحركة الكردية وخاصةً القيادة، الذين لم يذكروا مرةً واحدة في أدبياتهم منذ التأسيس والى يومنا هذا بأنه تم سلخ أراضي العرب الأصليين في محافظة الحسكة من قبل حكومة البعث وتم توزيعها على العرب الوافدين، ونحن لا حول ولا قوة لنا ولا أحد يذكر ما نتعرض له من الناحية الاقتصادية والسياسية رغم أن أغلبية قريتي والقرى المجاورة موظفين في دوائر الدولة، لكن ضمن سقف محدد لا يتجاوز مدير مدرسة ثانوية والكل يعلم ذلك، وللعلم في هذه السنة وبعد الحصاد تم منعنا من تجميع القش في الأرض التي كانت لنا وأصبحت لغيرنا ذلك كي نحولها إلى مادة التبن المستخدمة كمادة علفية لحيواناتنا مصدر رزقنا بل طلب إخوتنا الوافدين منا مناصفة مادة القش بعد أن نقوم بجمعها، هذه هي حالتنا كمواطنين من الدرجة الثانية، ويحشون رووسنا بأفكار غريبة معادية لإخواننا الأكراد و يصفونهم بالانفصالية وكنا نصدقهم حتى امتلأت قلوبنا حقداً على هؤلاء المظلومين الذين لا يطالبون، إلا بالعيش كمواطنين لهم حقوقهم وعليهم واجبات كغيرهم.

فالعملية كلها إلهاء المواطنين بعضهم ببعض، لكي يتم التصرف بموارد البلد وبالمواطنين على حد سواء كما يحلو للسلطات وللحديث بقية...

الكرد وسياسة الإقصاء

*بقلم: آزاد برازي

بعد تنفيذ عملية إعادة تقسيم وترتيب أوضاع المنطقة وفق الإرادة الاستعمارية في عشرينات القرن الماضي، وتجزئة الأمة الكردية وإلحاقها بالدول الناشئة والمعدلة ، بدأت معالم السياسة الإقليمية تكشف عن التغييب التام للشعب الكردي في المنطقة عموماً، وتغييبه وصهره في داخل كل دولة من الدول المحدثة خاصة. ومع نشوء الدولة السورية وجد الشعب الكردي في سوريا نفسه مع باقي أبناء الشعب السوري يواجه الاستحقاق الأولي في انجاز الاستقلال والسيادة الوطنية، واندفع طليعياً في إطلاق الرصاصة الأولى على طريق تحرير الوطن من المستعمر الفرنسي، والتي واكبتها انطلاق العديد من الثورات المناطقية في معظم أرجاء البلاد حملت في أغلبها طابعاً وطنياً بأبعاد إستراتيجية قومية عربية. وعلى ما يبدو أن الأكراد كانوا بعيدين عن الساحة السياسية في البلاد مما منعهم من إدراك حقيقة الواقع السياسي و ما ستؤول إليه الأوضاع، فدخلوا بشكل تلقائي في صف الإخوان الجدد في هذا الوطن ضد فرنسا إلى درجة التماهي معهم، وذلك على حساب الخصوصية الكردية تحت مسميات الوطن و الوطنية والإخوة ...الخ ولو تأملنا الأمر من منظار معياري فما قام به الكرد من تقديم نماذج وطنية حقيقية هو ما يجب أن يقوم به كل مواطن يؤمن بهذا الوطن لكن في المقابل كانت معظم الأطراف الأخرى تناضل في سبيل مسألة استقلال سورية كقضية مرحلية ومسألة تكتيكية لهدف اكبر هو مشروع الوحدة العربية وإقامة دولة عربية من المحيط إلى الخليج. وتم تسويق الأمر لاحقا حتى سادت الأجواء السياسية في تلك المرحلة فأنتجت العديد من الحركات القومية العربية التي ستناضل من اجل الأهداف القومية العربية بعد الاستقلال وستطبق المشاريع العنصرية بحق شركاء النضال، فما جاءت به الأحزاب العربية من سياسات اقصائية و تغييبية بحق الكرد، لم تأتي من الفراغ بل كانت لها أرضية راسخة الجذور وخاصة كما نعلم أن الحركة القومية العربية جاءت كرد فعل على سياسات الاتحاد و الترقي التركية، فما مورس بحقهم من قبل الأتراك الاتحاديين مارسوه بحق

الكرد.

وإذا تناولنا التاريخ الكردي في سوريا سنرى أننا أمام مستويين، الأول تاريخ الكرد المستعربين في سورية والثاني تاريخ الكرد الذين حافظوا على خصوصيتهم القومية. فالدور الحقيقي كان للأكراد المستعربين والشخصيات التي ذكرت في تاريخ سورية لا تمت إلى قضايا الشعب الكردي بشكل مباشر على سبيل المثال (إبراهيم هنانو ، يوسف العظمة ، محمد علي العابد ، محمد كرد علي...الخ) بالمقابل نرى غياب شبه تام للأكراد من المستوى الثاني ولعل سياسة الإقصاء و حالة التمييز التي سادت في تلك المرحلة هي التي جعلت الأوضاع على ما كانت عليه، فاستبعدت الأكراد الوطنيين و فتحت الأبواب أمام المستعربين من الأكراد الذين أصلا كانوا متماهين مع الحركة القومية العربية منذ نشأتها تحت مسميات مختلفة، أو لعل الشعب الكردي كان لا يزال يعيش مرحلة رفض للواقع الذي فرض عليه، فأبى التدخل في الحياة السياسية باعتبار انه غير معني بالأمر، ففضل العمق الكردستاني كساحة سياسية للعمل على حساب الساحة الجديدة و هي الساحة السياسية السورية.

ألقت مرحلة ما قبل الاستقلال بظلالها على مرحلة ما بعد الاستقلال فحالة التجاذبات استمرت مع غياب تنظيم كوردي على الساحة السياسية فأصبح الأكراد ضحايا لاستقطابات بين التيارات الإسلامية تارة و الشيوعية تارة و القومية العربية تارة أخرى فزادت الحركات العربية في سياساتها التمييزية و الاقصائية وذلك انطلاقا من سياقها الطبيعي فبعد أن كانوا محكومين من قبل فرنسا أصبحوا بأنفسهم حكاما، لهم كلمة الفصل، أما بالنسبة للإنسان الكردي فلم يتغير شيء.

قبل الاستقلال كان يحكم من قبل فرنسا وبعد الاستقلال أصبح يحكم من قبل حكومة عربية وما كانت تمارسه فرنسا بحق الأكراد مارسته الحكومات العربية لاحقا بشكل مضاعف فدخل الأكراد مرحلة جديدة أقسى من المرحلة السابقة. بدأت سياسة الإقصاء تتبلور و تأخذ أشكالا أكثر وضوحا في ظل ما سمي بالحكومات الوطنية ما بعد الاستقلال فصدرت الكثير من القوانين والأحكام التي تعنى بقضايا الانفصال عن الدولة واقتطاع بعض الأراضي لصالح دولة أجنبية ...الخ. وكان المقصود بها بالدرجة الأولى الكرد ، والغاية كانت تصوير الكرد على أنهم خارجون عن القانون أو انفصاليون معتمدين بذلك على تشويه الوعي الذاتي للشارع العربي وبالتالي خلق حالة من عدم الثقة بين الشعبين الكردي و العربي المكونين الرئيسيين للدولة السورية، فسادت أجواء الريبة و الشك و من ثم شحن الشارع وخلق حالة من الاحتقان ضد الكرد كي تؤمن أرضية و قاعدة شعبية مؤيدة لها أو على الأقل محايدة للسير في تنفيذ مشاريعها العنصرية تحت مسمى الدفاع عن الوطن من الخطر الكردي.

نتيجة لكل ما ذكر من سياقات فقد ظهرت الحركة الوطنية الكردية في سورية في منتصف الخمسينات من القرن الماضي في مرحلة توصف بأنها أكثر ديمقراطية في تاريخ سورية بالمقارنة مع المراحل السابقة ولكن لسوء حظ الحركة الكردية تم اغتيال هذه المرحلة على أيدي القوميين العرب من البعثيين و غيرهم بحجة تحقيق نواة للوحدة العربية المتمثلة بالوحدة السورية المصرية التي أعادت سورية إلى الوراء باغتيال الحياة السياسية في سورية و حل الأحزاب و إلى آخره من الشروط التي فرضها عبد الناصر لتحقيق الوحدة، ففي هذه المرحلة أخذت الأفكار الشوفينية من كونها وجود بالقوة إلى وجود بالفعل فعانى الأكراد في هذه المرحلة من سياسة الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الساهرة على قمع و إقصاء الحركة الوطنية الكردية بكافة الوسائل المتاحة وحتى إحراق التلاميذ في دور السينما كما حدث في حريق سينما عامودا ١٩٦٠ ومن ثم أعقبه بعد الانفصال الإحصاء الشهير ١٩٦٢ الذي جرد ١٢٠ ألف كوردي من الهوية السورية و تبعه مشروع محمد طلب هلال ١٩٦٣ ومن ثم مشروع الحزام العربي المشئوم، و ما زلنا نعيش آثار هذه السياسات حتى الوقت الحالي.

واليوم تشهد الساحة السياسية السورية نوع من الحراك السياسي متزايد الوتيرة مع ظهور أشكال من الاستقطابات السياسية التي تهدف جاهدة إلى ضم الأكراد تحت لوائها متبعة أساليب إعلامية دعائية شكلية دون المساس بجوهر مواقفها القاصرة من القضية الكردية بعدم الإقرار الايجابي بوجود الشعب الكردي في سوريا وبالقفز من فوق كل المعاناة الكردية والإجراءات المتخذة بحقه وتجاهل المشاريع الشوفينية التي استهدفته بشكل عنصري. وهذه بحد ذاتها إحدى تجليات الإقصاء، و السؤال إلى متى سنبقى نعاني من هذا الإقصاء وما هي العوامل التي تؤدي بنا إلى هذه

النتيجة على مر تاريخ سورية منذ تأسيسها ؟ أين هي نقاط الخلل؟.

فعلى ما أظن أن الفصل في هـذا الموضـوع متعلق بالعامل الذاتي في سواد العلاقات والذهنية السياسية الغير سليمة سواء على مستوى الأفكار أو على مستوى الممارسة، مسببة حالة من الترهل تدفعنا إلى الهروب إلى الإمام اعتقادا منا بأنها الحلول المناسبة فبالتالي نتعلق بأوهام وننخدع بما تقدمه لنا الأقطاب الأخرى من خلال بياناتها الدعائية و السبب في ذلك يعود إلى فكرة إلغاء التعاون الكردي – الكردي المسيطرة على أذهاننا بسبب ضيق الأفق الذي نعاني منه فحصرنا الأمر في فكرة (وحدة أو اندماج أو حل الأحزاب) لماذا لا تكون الأفاق أوسع من تلك العقد الغير قابلة للحل ؟ لماذا لا نكون قطباً على الساحة السياسية السورية ؟ أفضل من أن نكون ملاحق للآخرين إلى متى سنكون منفعلين لا فاعلين ولدينا الإمكانات أن نكون أصحاب كلمة على الساحة السورية بالتالي نكون قادرين على التأثير على الأقطاب الأخرى و إجبارها على تطوير خطابها السياسي تجاه الشعب الكردي ولن يعود احد قادر على إقصائنا مرة أخرى.

وحدة الأحزاب الكردية مطلب عام و الكل يعلم أن الشكل الحالي ليس هو الشكل الأمثل ولكن الأمر متعلق بطبيعة الوعي وهي مسألة تراكمية نكتسبها من خلال التجارب و طبيعة الظروف التي مرت بها وإذا كانت مسألة وحدة الأحزاب الكردية ستتحول إلى عصي توضع في العجلات لتوقفها عن الدوران فإذا نحن لسنا بحاجة إلى هكذا طروحات في الوقت الحالي لكن على الرغم من ذلك لا يمنعنا الأمر من أن نشكل كتلة سياسية قوية مؤثرة على الساحة السياسية لبناء موقف سياسي صلب أمام كل محاولات الإقصاء الهادفة إلى إلغائنا.

فنحن اليوم نعيش مرحلة حساسة من تاريخ المنطقة عموما وسورية خصوصا والمخاض الذي تمر به المنطقة قد يفتح لنا آفاقاً واسعة من التغييرات فيتطلب منا أن نكون على قدر كاف من المسؤولية لحماية مصالحنا القومية والوطنية في البلاد والمنطقة.

المثقف في ظل الأنظمة الإستبدادية

***بقلم: سلمان بارودو**

مما لا شك فيه، إن المفكر أو المثقف في ظل الأنظمة الاستبدادية، عاش ويعيش في خطر داهم، فإذا لم يسقط تحت وطأة فقدان الأمل واليأس والقنوط، لأن ما تريده الأنظمة الاستبدادية والقمعية في أغلبها من المفكر أو المثقف عموماً الحقيقي، هو أن يصبح من دعاة ذلك النظام، يستخدم في دعاياتها السياسية والدفاع عن تصرفاتها القمعية، وأداة وظيفية في خدمة مشروعها، وأن يقبل أن يتحول إلى طبل يجلس النظام فوقه، ويقرع عليه، أو بوقاً ينفخ فيه، كلما أحتاج إلى طبل أو مزمار. فإن قوة الأنظمة القمعية، أو معظمها لا تكمن في برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الغائبة فعلاً، والتي يمكن أن يقبلها الجمهور، أو أن يرفضها، وإنما في أكاذيبها الإيديولوجية وإنجازاتها المزيفة، التي تقدمها لتبرير وجودها على رأس السلطة القمعية، وهي أكاذيب تقوم دائماً على شعارات وطنية وقومية أو دينية عامة خادعة، لذلك فإن هذه الأنظمة لا يمكن أن تنظر إلى العمل الفكري، إلا من الزاوية التي تبرر وجودها وديمومتها، وتدافع عن أكاذيبها الإيديولوجية.

لا شيء تخافه معظم الأنظمة الاستبدادية، إن لم نقل كلها، أكثر من الثقافة النقدية الحرة، وعليه فهي لا تكتفي بمصادرة حرية الثقافة والمثقفين من خلال مؤسساتها هي فحسب وإنما تسعى إلى خلق أبواق لها في دأبها للحفاظ على استمرارية تسلطها، بل وإنها تمضي إلى أبعد من ذلك، باستئجار نقاد ومثقفين للحط من قيمة خطاب الآخر الذي يمثله مفكرون يمتلكون شجاعة قول الحق بمواجهة الطغيان والظلم، ومحاولة طمس أسمائهم بوسائل مختلفة، أو تعمد إلى تغييبهم وإقصائهم إلى حين. إن ثمة فارقاً في ثقافة ينعدم فيها شرط الحرية بين كاتب يخدم القمع، وكاتب يفضحه ويعريه ويراهن على حياته كلها من أجل أن يكون في مستوى الشرف الذي يرتبط بالمفكر أو الكاتب أو الفنان ...فالكاتب أو المفكر يقول أفكاراً أو شهادات تمتلك عيوناً، لكن قبل كل شيء ضميراً، وحرية ضمير.

وإن كاتباً يدمج شرف الحقيقة بعار القمع، مهما كانت مبرراته، ينتهي إلى الجريمة أو يبدأ بها. وإذا افترضنا الجهل أو السذاجة عند هؤلاء

الكتاب والمثقفين، وهذا هو الجانب الأسوأ في ثقافتنا، بل واعترافنا باعتبارات بعضهم الوطنية والقومية، فإنهم يكرسون كتاباتهم للدفاع عن أنظمة القمع والاستبداد التي يتواجدون على أرضها، أو يتواطؤون معها في تبرير مواقفها وهزائمها وجرائمها، بالاستناد إلى اعتبارات مضللة، خاصة عندما يكذبون حتى على أنفسهم، ويدعون أن تلك الأنظمة تمثلهم وتتطابق مع أفكارهم السياسية وعقائدهم الفكرية، ومثلهم الثقافية. ومهما كانت الظروف المحيطة بالمثقف الحر والثقافة الحرة، فإن الكتابة ليست مهنة حيادية مثل بقية المهن الأخرى، يمكن أن يتقنها صاحب المهنة بالتدريب والممارسة.

إن المثقف المبدع يحاور الواقع... يحاور الغير أفراداً وجماعات وحضارات... يحاور الذات... يستصوب ويصوب...ويقدم الجديد بما يساعد على إخراج المشروع الثقافي من التقوقع والانعزال والتهميش. ولذلك على هؤلاء الذين ارتضوا أن يحملوا هموم جماهيرهم أن يعملوا على كشف الشعارات الكاذبة، وتوضيح معاناة الجماهير التي تلهث وراء لقمة العيش. إن تكاتف المفكرين والمثقفين، يؤدي بالنتيجة إلى حصار المتسلطين مهما بغوا، ومهما صادروا الرأي الآخر المختلف.

إن كاتباً ليس حراً في أن يكتب بحرية، ودون خوف من سلطة تعتقله أو تمنع كتابه، فيسيء بذلك إلى رسالته أكثر من كاتب يلجأ إلى الصمت خوفاً ورعباً، ويعتصم بسلامه الداخلي مع نفسه.

كما أن قارئاً لا يملك الحرية فيما يقرأ، وكما يشاء، ينمسخ هو الآخر، روحياً وثقافياً، ويصبح بهلواناً، يرقص على أنغام السلطة التي تريد منه أن يكون كذلك.

إن ممارسة المفكر أو الكاتب لدوره الحقيقي في الحياة العامة بالشكل الديمقراطي، دون خوف، سيجعله قادراً على كشف، معظم العوامل الايجابية والسلبية التي تعترض طريق مجتمعه في التقدم وصون كرامته الإنسانية، وممارسة حريته ومشاركته في تطوير بلاده، وحتى الإنسانية بكاملها.

حين تبكي ذرى القدموس

***بقلم: د. منير شحود**

لقد بدأت التناقضات المعتمرة تحت السطح السوري بالتكشف لتضع حداً لكذبة العلمانية التي يتحدث عنها الساذجون من المثقفين والسياسيين المحليين والغربيين؛ لأن ما يطلق عليه من علمانية هو مجرد حالة مستترة تدير توازناً طائفياً لا متوازناً بالقوة، وتفسح المجال لرجال دين جهلة لاجتذاب أبناء طوائفهم وعشائرهم، والذين لم يبقَ لديهم سوى الوهم والروحانيات الساذجة والإيمان بالغيبيات، بعد أن خلت الساحة من كل التجمعات الحضارية الحديثة كالأحزاب والجمعيات والمنتديات...وغيرها. ويحظى هؤلاء المشايخ برعاية من بعض المسؤولين الذين يزورونهم للتبرك وتخفيف عذاب الضمير، أو لتبرير العيش من دونه!. ولم يعد بعد الآن ممكناً الحديث عن اتهام المتآمرين والمغرضين بالأحداث المتنقلة من ناحية على أخرى ومن مدينة إلى مدينة، كما يحلوا للإعلام الرسمي أن يفعل، لأن ما يظهر ليس سوى عفن الاستبداد الذي انكشف وانتشر في أرض سوريا أحداثاً عرقيةً وطائفية، كان من المفترض أن يكون السوريون قد تجاوزوها منذ أعوام الخمسينات، أو بعد الاستقلال السوري، والذي سيطلق عليه في مرحلة لاحقة الاستقلال الأول!. أحداث القامشلي وغيرها من المدن الكردية، علاوة على ما حدث في مصياف منذ أشهر، ومؤخراً في القدموس، وظواهر تشبيح تسرح وتمرح في مدن وبلدات أخرى، تشير إلى مرحلةٍ خطيرة ترافق تفكك النظام الشمولي السوري، ما يتطلب الحذر الشديد والعمل المتفاني لعقلاء سوريا من أجل الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء هذه الأحداث، والمتمثلة في الحرمان المديد من طرائق التعبير عن الذات والرأي والوجود، وما تلا ذلك من انكفاءٍ نحو البنى ما قبل الوطنية قسراً. وإنه لمن المهم والعاجل العمل على نشر الوعي العابر للطوائف بين أبنائها، والذين صار بعضهم يتصرفون كرعاع، بعد أن تم استدراجهم لفعل ذلك من قبل من يحاولون الإجهاز على ما تبقى من أخلاق وقيم حضارية. لقد غرق السوريون في خوفهم وكبتهم وتشوشهم لعقود عدة، وما عاد بإمكانهم النظر بوضوح في أفق الوطن السوري المأمول والرحب. إن بذور الفرقة والمحسوبية وتقريب الأزلام والموالين ونشر الفساد الممنهج قد أينعت وحان قطافها. وإن ما سبق لا يرد عليه إلا بنقيضه الوطني الديمقراطي الذي يعيد الجميع إلى ساحة وطنهم فاعلين أحرار. وليس للحقد علاج سوى الحب، والعمل على رأب الصدع الذي يزداد اتساعاً بين مكونات المجتمع السوري.... سلاماً يا قلعة القدموس.